المحاضرة الثالثة: ردود الأفعال الأولية للعمليات الأولى للثورة

(الإدارة الاستعمارية والهيئات والأحزاب الجزائرية)

1- الإدارة الاستعمارية الفرنسية:

أول رد فعل من الإدارة الاستعمارية الفرنسية تمثل في رد الحاكم العام للجزائر "روجي ليونار" (Roger Leonard) الذي نشر يوم 02 نوفمبر 1954 بلاغا هذا نصه: ((في الليلة الماضية أقترف نحو ثلاثين اعتداء في عدة جهات من القطر، وخاصة في عمالة قسنطينة وفي جهة أوراس، على خطورة متفاوتة، من طرف عصابات إرهابية صغيرة، فقتل ضابط وجنديان في خنشلة وباتنة، وكذلك حارسان ليليان في القبائل. وقد أطلقت عيارات نارية على الدرك، كما استعملت مفرقعات ومحرقات بدائية لم تنشأ عنها خسائر غالبا. واتخذت إجراءات الحماية والقمع التي يستلزمها الموقف، من طرف الولاية العامة، التي طلبت وسائل عمل إضافية وحصلت عليها حينا. إن السكان الذين يبرهنون حاليا، في جميع الأوساط، على هدوء كبير ورباطة جأش لا يستطيعون أن يطمئنوا إلى أننا سنتخذ جميع التّدابير اللازمة لضمان أمنهم، وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة)).[1]

وفي اليوم الموالي من ذلك أقام "روجي ليونار" ندوة صحفية ذكر فيها للصحفيين فقر ممن نداء أذاعته (صوت العرب) قالت فيه: ((في هذا، اليوم، الخامس من ربيع الأول الموافق فاتح نوفمبر 1954، بدأت الجزائر تحيا حياة كريمة شريفة))، ثم علق –"ليونار" – على هذه الفقرة قائلا: ((يبدو أن هؤلاء المحركين من الخارج يقصدون بهذه العملية أن تساعدهم على قضية الجزائر على هيئة الأمم المتحدة قريبا، ضمن ملف المغرب الفرنسي))، ثم أضاف قائلا: ((وحيث ملف الجزائر أبيض، فارغ، لا مظالم فيه ولا شكاو، بل ليس فيه شيء إطلاقا، فقد أرادوا اصطناعا انتفاضة مثيرة فيها للفت النظر وإضافتها إلى ملف مغربنا الفرنسي في هيئ الأمم المتحدة)).[2]

أما "جاك شوفاليه" (Jacques Chevalier) رئيس بلدية الجزائر ونائبها في البرلمان وكاتب الدولة للحرب، فقد صرح في خنشلة يوم 2 نوفمبر قائلا: ((إن الحكومة لن تقبل بأي صفة كانت، بأي إرهاب فردي ولا جماعي، وإن جميع التدابير الصارمة ستتخذ)).[3]

ومن جهته؛ فإن السيد "ليون ميسكاتلي" '(Léon Mosatelli)[4]، ممثل ولاية الجزائر العاصمة في مجلس الشيوخ الفرنسي، قد صرح بأن الأحداث التي تهز المستعمرة منذ ثلاثة أيام، ما هي إلا دلالة واضحة على التضامن الوطيد بين مختلف الحركات الوطنية التي تشوش شمال إفريقيا بأسره، بل أن ما يتم في واحدة من أقطار المغرب، إنما هو باتفاق الجميع ومن تخطيط كل القيادات المتمردة على السيدة الفرنسية.[5]

ومن الإجراءات التي اتخذتها السلطات الاستعمارية كردة فعل على العمليات الناجحة التي شهدتها المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة). وبعد زيارة كاتب الدولة للدفاع جاك شوفالي (Jacques

Chevalier) برفقة قائد المنطقة العسكرية العاشرة الجنرال شريير (*Cherriere*) وقائد القوات الجوية الجنرال فرولوني (Firroloni) وقائد المنطقة العسكرية للشّرق الجزائري الجنرال أسبيلمان (Spillmann) ورئيس ديوانه الضابط لوروي (Loroy) في يوم 5 نوفمبر 1954 أصدر أمر بإرسال قوات إلى الأوراس، وهي كالآتي:

- الجنرال جيل (Gilles) على رأس الفيلق رقم 25 للمظليين حيث تمركز ببسكرة العقيد ديكورنو (Ducourneau) على رأس اللفيف الأجنبي ووحدات من الدرك المتحرك (Escadron Mobile) وسبايس وكتيبة الحرس الجمهوري (CRS).
- نقل فيلق من المشاة السنغالي المتمركز بتونس إلى بسكرة، وهذا بناء على طلب والي قسنطينة ديبيش والجنرال أسبيلمان لمحاصرة الأوراس.
- وفي اليوم الموالي وصل العقيد ديكورنو (Ducourneau) على رأس أربعة فيالق من المظليين ووزعها كما يلي: أريس، فم الطوب، تكوت، خنشلة، بوحمامة ومشونش.
- كما تمركز بباتنة الفيلق التاسع أفريك متوريزي (Afrique Motorissee) والفيلق رقم واحد ببسكرة ومشونش للسبايس والفيلق للمشاة السّنغالي الذي نقل من تونس. ومن تكوت توجهت كتيبة إلى الولجة.
- وتمركز الجنرال جيل مع اللفيف الأجنبي بسكرة وزرع قواته على عدة نقاط بين بسكرة وخنشلة في الأماكن الساخنة.[6]

ولم تتوقف عند هذه الإجراءات بل عرفت المنطقة خلال هذا الشهر عدة زيارات للوقوف على ما خلفته العمليات التي شهدتها المنطقة ككل، فقد قدم إليها الوالي العام روجي ليونار برفقة عدد من مساعديه من الضباط، الذي بعد أن حط بباتنة يوم 11 نوفمبر وعقد جلسات عمل بها ثم تنقل إلى أريس وفم الطوب وخنشلة ثم حلّ ببسكرة يوم 14 نوفمبر، وعقد اجتماع عمل في مشونش مع الضباط المشرفين على العمليات. وفي يوم 29 نوفمبر حلّ بمدينة بسكرة وزير الدّاخلية فرنسوا ميتران (François Mitterrand) وعقد بها اجتماعا عاما مع السلطات العسكرية التابعة لباتنة وبسكرة وأعضاء الوفد الرسمي، ومنها انتقل إلى مدينة مشونش أين تفقد الوحدات المتمركزة هناك، وهذا بعد أن كان قد حل بمدينة باتنة يومين قبل ذلك وعقد بها جلسات مصغرة، ومنها زار كل من آريس ومنها تنقل إلى فم تاغيت المكان الذي قتل فيه المعلم مونرو والقايد، ثم حل في اليوم الموالي في كل من فم الطوب وبها أشرف مع الجنرال جيل على عملية تمشيط شملت فم الطوب ودوفانة وتيمقاد والشروف، وهي العملية التي قام بها المظليون معززة بالطائرات. ثم بعدها زار خنشلة ودوار قايس.[7]

كل هذه الاجراءات والزّيارات المكثفة لقادة العسكريين والمسؤولين الفرنسيين السّامين عبرت عن ردة فعلهم من العمليات الناجحة والمنظمة التي شهدتها المنطقة الأولى (الأوراس النمامشة).

من جهة أخرى؛ سارعت السلطات الاستعمارية وكثفت من عمليات نزع هذه الأسلحة المنتشرة بين السكان ومداهمة منازل ممتلكيها وحجزها حتى لا يتمكن قادة الثورة في الأوراس من الوصول إليها، فكانت حصيلة حجز الأسلحة الحربية لشهر ديسمبر 1954 من سكان ملحقتي بسكرة وأولاد جلال، كما يلي:

أ . ملحقة بسكرة: 205 بندقية حربية و181 مسدسا و386 بندقية صيد، أي تم حجز مجموع 772 بندقية و2000 خرطوشة.

ب . ملحقة أولاد جلال: 30 بندقية حربية مع 243 خرطوشة و01 مدفع رشاش و02 مسدسات و17 بندقية صيد (امتلكت بصورة غير قانونية)، أي تم حجز مجموع 50 بندقية.[8]

ثم كثفت من عملياتها أكثر في شهر جانفي 1955، فكانت حصيلة هذا الشهر وتحت عنوان: (مراقبة واسترجاع الأسلحة من السكان) كما هو مبين في الجدول كالآتي:

أ . ملحق بسكرة:

	مسدس (*pistolet d'arçon*)	مسدس (*pistolet ou revolvers*)	بندقية صيد	بندقية (*fusils ou mousquetons*)	
الزّاب الشرقي	101	58	156	62	377
أولاد سيدي صالح		02	72	07	81
الزّاب الظهراوي		47	100		147
غمرة	32				32
لعمور	72				72
الزّاب القبلي		33	60	15	108
أهل بن علي			07		07
الزّاب الأوسط	01	56	87	37	181
غموقات	01				01
المجموع	207	196	482	121	1006

ب . ملحق أولاد جلال:

. الأسلحة المحجوزة: 04 بنادق حربية (02 منها، حسب المعلومات القضائية)، و57 خرطوشة.

. الأسلحة المسلمة: 107 بندقية حربية و828 خرطوشة، و90 بندقية صيد غير مبلغ عنها و23 مبلغ عنها.[9]

وهذه أرقام أخرى تُوردها الوثائق الأرشيفية الفرنسية تقل مجموع الأسلحة المحجوزة حتى 20 ديسمبر لبلدية بسكرة المختلطة ودواوير جنوب الأوراس (لولاش – مشونش) جاءت كمايلي:[10]

دواوير جنوب الأوراس(دوار لولاش ودوار مشونش)	بلدية بسكرة المختلطة	نوع السلاح
32	205	بندقية حربية وبندقية نوعmousquetons
26	181	مسدسات (armes de poing)
101	286	بندقية صيد (aemes de chesse)

159	675	المجموع
831		المجموع الإجمالي

2- الهيئات والأحزاب الجزائرية:

أ – حركة انتصار الحريات الديمقراطية:

في تاريخ الخامس من شهر نوفمبر أصدرت السلطات الفرنسية مرسوما، نشرته على أعمدة الجريدة الرسمية التي حملت تاريخ السابع من نفس الشهر، يقضي بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية وكل المنظمات والهيئات التابعة لها وتحريم نشاطها في كافة أنحاء تراب الجمهورية الفرنسية بما في ذلك ما يسمى بعمالات الجزائر، وأعطيت الأوامر لمصالح الأمن في مختلف أنحاء البلاد فألقت القبض خلال الأسبوع الأولى من نوفمبر وحده، على أكثر من 500 رجل من مناضلي ومسؤولي الحرطة الوطنية وزجت بهم في السجون ستنطقهم بحثا عن الحقيقة ومن أجل التوصل إلى القيادة العاملة في كل منطقة.[11]

فرغم حلّ الحركة وملاحقة أعضائها، خاصة القياديين منهم، وإصدار الأحكام القاسية ضدهم، فقد عملت الحركة بشقيها المركزيين والمصاليين كل ما في وسع قادتها لاستمرار العلاقة بينها وبين السلطات الاستعمارية، بل ومناشدة هذه الأخيرة بالتدخل الفوري لإيقاف حملات التفتيش، والاعتقالات الفردية والجماعية لمناضليها ومناصريها من المواطنين.[12] غير أن موقف المركزيين والمصاليين قد اختلفت وظهر كما يلي:

1 - موقف المركزيين:

إن شعور أعضاء اللجنة المركزية بأنهم لم يكونوا من الفاعلين والمحركين للثورة، جعل موقفهم يتميز بالضبابية والغموض والمناورة والحذر. ففي البداية، رأوا في انطلاقة الثورة المسلحة على أنها جاءت في غير وقتها المناسب، وسعوا من خلال مبعوثيهم إلى القاهرة من إقناع الوفد الخارجي بالتريث وايجاد الظروف الدولية للتعريف بالقضية الجزائرية، ثم انساقوا وراء الادعاءات الفرنسية بأن وصفوا الثورة، بأنها انقلابا داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية ويتهمون "أحمد بن بلة" بالوقوف وراء هذا الانقلاب بدعم الحكمة المصرية.

وظهر تردّد هذه الجماعة في اتخاذ موقف واضح من الثورة من خلال الرسالة الممضاة من قبل "بن يوسف بن خدة" و"أحمد بودة" و"مصطفى فروخي"، الموجهة إلى وزارة الداخلية الفرنسية طالب فيها المركزيون من الحكومة الفرنسية الشروع في سياسة تهدئة تكون تدابيرها الأولى في وضع حد للقمع الفرنسي ووقف المتابعات، وإطلاق سراح جميع المساجين السياسيين والاعتراف لكل الجزائريين بحقهم في ممارسة كل الحريات التي يخولها الدستور، وواصل المركزيون في إرسال البرقيات إلى الحكومة الفرنسية يحتجون بواسطتها ويقترحون ويؤدون أن المشكل سياسي وأن الأحداث نابعة من الجزائر،

زيادة على مشاركتهم ضمن وفود حزبية لشرح القضية الجزائرية إلى أن تمّ اعتقالهم من قبل السلطات الفرنسية.[13]

2 - موقف المصاليين:

لم يتخذ المصاليون موقف علنيا وصريحا ومباشرا من الثورة، إلا بعد بعد فترة انتظار لما سوف تسفر عليه تطورات الأحداث، وهذا بسبب عنصر المفاجأة الذي أحدثه اندلاع الثورة إذ لم يأخذوا بمحل من الجدة قدرة منافسيهم على اتخاذ قرار تفجير الثورة في هذا التاريخ وبهذه السرعة والسرية التامة، وفي تصريح سلم لوكالة الأنباء الفرنسية في 8 نوفمبر 1954، صرح "مصالي الحاج": بمجرد الإعلان عن الأحداث التي جرت في الجزائر في ليلة 1 أكتوبر إلى 01 نوفمبر عززت على نحو خطير الرقابة المفروضة على شخصي ... لقد قلنا ذلك في وقت سابق ونكرّره اليوم: إنه بإنهاء هذا النظام، والاستجابة لطموحات شعبنا يمكن وضع حد لهذه الانفجارات التي ليست في الحقيقة إلا أعمالا يائسة وهنا يمكن العلاج. وقد تهد في هذا "مصالي" في هذا البيان بالعمل من أجل صداقة متبادلة بين الشعب الفرنسي والعمال الجزائريين والسير نحو الحرية والتقدم والعدالة والسلام والتضامن بين الشعوب.[14]

لكن تسارع الأحداث إلى جانب جبهة التحرير الوطني أشعر المصاليين بأن التفرج يهددّهم بالزوال، فأسس "مصالي" في شهر ديسمبر 1954 حركة مناهضة للجبهة سماها (الحركة الوطنية الجزائرية)، وجعل لها جناح عسكري تابعا لها تزعمه "محمد بلونس" الذي سيدخل في صراع من جيش التحرير الوطني، مثلما ستدخل الحركة الوطنية الجزائرية في باريس مع جبهة التحرير الوطني في صراع مرير يستغله الاحتلال لمحاولة ضرب الثورة وجعلها واحة من الأوراق في فترات منها [15]

ب – الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:

ظهر موقف حزب الاتحاد الديمقراطي الجزائري من خلال تعليق رئيسه "فرحات عباس" من عمليات ليلة الفاتح نوفمبر في (جريد الجمهورية) عندما قال: ((إنها اليأس والفوضى والمغامرة))، كونه لم يكن يؤمن بالعنف الثوري، ويرفض أن يجد حل المشكل الجزائري في الانفصال عن الوطن الأم.[16]

وبعد اجتماع اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الديمقراطي الجزائري بعد حوالي عشرة أيام من اندلاع الثورة كتب "فرحات عباس" في العدد السادس والأربعون من(جريدة الجمهورية) اللسان المركزي للاتحاد مقالا عن أحداث نوفمبر كان ملخصه ما يلي:

- إن موت المعلم (ويقصد "مونرو" الذي أعدمه الثوار في طريق آريس) قد أثر فينا تأثيرا وبكيفية خاصة ... إنها خسارة أصابتنا في الصميم، بل إن الشعب الجزائري كله قد أصيب في أعماقه.
- يجب أن يقتنع الفرنسيون والمسلمون أن تشتتهم أمر قاتل بالنسبة للبلاد بأكملها.
- إن موقفنا معروف وهو لا يشكو أدنى غموض، إننا سنظل مقتنعين بأن العنف لا يسوي أي شيء.[17]

ولم يكتف الاتحاد الديمقراطي بمعارضته العنف، ولكنه ذهب إلى أبعد من ذلك، حيث اعتنق أطروحات الذين ينعتون (المجاهدين) بالمغامرين. وفي نفس الوقت كان يوجه اللوم إلى السلطات الفرنسية، إذ صرح رئيسه "فرحات عباس" أثناء انعقاد المجلس الجزائري يوم 26نوفمبر 1954 قائلا: ((إن الفلاح الجزائري لم يتعرض خلال أية مرحلة من مراحل تاريخ الجزائر لمثل ما تعرض له اليوم من احتقار وإهانة ... لو أن الدستور كان قد طُبق ولو أن بلدية آريس المختلطة قد ألغيت وعوضت ببلديات تسمح للسكان بتسيير شؤونهم الخاصة ديمقراطيا، أقول ربما كنا قد تجنبنا الثورة والثوار)).[18]

ج - الحزب الشيوعي الجزائري:

في اليوم الثاني من شهر نوفمبر أصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري بيانا سياسيا يدين فيه جبهة التحرير الوطني، ويعلن أنه أرسل وفدا برئاسة "نيكولا زانتا كسي" ((ليخبر الرفاق في منطقة الأوراس بأن الحركة لاحظ لها في النجاح، وليأمرهم بعدم الاشتراك فيها لا من قريب ولا من بعيد)). وجاء في البيان أيضا أن الشيوعيين يفضلون الحل الديمقراطي الذي يحترم مصالح كل السكان الجزائريين بدون تمييز في الجنس والدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا.[19]

د – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يبدو موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة في موقفين: الموقف الأولى؛ يتمثل في موقف رئيسها "محمد البشير الإبراهيمي" الذي كان متواجد في القاهرة عشية اندلاع الثورة، والذي لم يتردد في ابداء مساندته لها، وحث الجزائريين على الالتفاف حولها منذ اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954 من اندلاعها، ويظهر ذلك من خلال البيان الذي أصدر باسم مكتب الجمعية بالقاهرة والممضى من طرفه ومن طرف الشيخ "الفضيل الورتيلاني"، وهو البيان الذي وزع على الصحافة المصرية ووكالات الأنباء العالمية، والذي جاء فيه ما يلي: ((أذاعت عدة محطات عالمية في الليلة البارحة أن لهيب ثورة اندلع في عدة جهات من القطر الجزائري، سَمَّتْ عدة بلدان من وطننا العزيز بعضها صحيح اللفظ، وبعضها محرف، لكننا عرفناها ولو من لحن القول، لأنها أفلاذ من ذلك الوطن العزيز الذي لا نسلوه ولو سلا المجنون ليلاه، لأننا درجنا على ثراه من نوط التمائم، إلى لوث العمائم، وستختلط مع ثراه أعظمنا الرمائم.

ثم قرأنا في جرائد اليوم بعض تفصيل لما أجملته الإذاعات، فخفقت القلوب لذكرى الجهاد الذي قسمت فرائضه لكان الجزائر منه حظان بالفرض والتعصيب، واهتزت النفوس طربًا لهذه البداية التي سيكون لها ما بعدها، ثم طرقنا طارق الأسى لأن تكون تلك الشجاعة التي هي مضرب المثل لا يظاهرها سلاح، تلك الجموع التي هي روق الأمل لا يقودها سلاح. إن اللحن الذي يشجي الجزائري هو

قعقعة الحديد في معمعة الوغى، وإن الرائحة التي تعطر مشامه هي رائحة هذه المادة التي يسمونها البارود.

أما نحن المغتربين عن الجزائر فو الله لكأنما حملت إلينا الرياح الغربية . حين سمعنا الخبر. روائح الدم زكية، فشارك الشم الذي نشق السمع الذي سمع والبصر الذي قرأ، فيتألق من ذلك إحساس مشبوب يصيّرنا . ونحن في القاهرة . وكأننا في موقع النار من خنشلة وباتنة)).[21]

ثم تُبع هذا البيان ببيان آخر في 15 نوفمبر من نفس الشهر ممضى أيضا من طرف الشيخين "محمد البشير الإبراهيمي" و"الفضيل الورتيلاني": ((... هذا هو الصوت الذي يُسمع الآذان الصم، وهذا هو الدواء الذي يفتح الأعين المغمضة، وهذه هي اللغة التي تنفذ معانيها إلى الأذهان البليدة، وهذا هو المنطلق الذي يقوم القلوب الغلف، وهذا هو الشعاع الذي يخترق الحجب والأوهام. كان العالم يسمع ببلايا الاستعمار الفرنسي لدياركم، فيعجب كيف لم تثورا، وكان يسمع أنينكم وتوجعكم منه، فبعجب كيف تؤثرون هذا الموت البطيء على الموت العاجل المريح، وكانت فرنسا تسوق شبابكم إلى المجازر البشرية، في الحروب الاستعمارية ممالكها، وحماية ديارها، ولو أن تلك العشرات من الآلاف من أبنائنا ماتوا في سبيل الجزائر، لماتوا شهداء وكنتم بهم سعداء.

... أيها الإخوة الجزائريون الأبطال: ... إنكم مع فرنسا في موقف لا خيار فيه، ونهايته الموت، فاختاروا ميتة الشرف على حياة العبودية التي هي شر من الموت. إنكم كتبتم البسملة بالدماء، في صفحة الجهاد الطويلة الجهاد الطويلة العريضة، فاملآها بآيات البطولة التي هي شعاركم في التاريخ، وهي ارث العروبة والإسلام فيكم)).[22]

أما الموقف الثاني للجمعية؛ فيتمثل في أعضاء مجلسها في الداخل (الجزائر) الذي أصبح يتنافس على إدارته نائبا الشيخ "محمد البشير الإبراهيمي" الشّيخان "العربي التبسي" و"محمد خير الدين".[21] فقد اتسم بالتريث والترقب منذ العمليات الأولى للثورة المسلحة، وانتظار ما ينجلي عليه الأمر فيما بعد، وظلوا حذرين ويترقبون، وهو الموقف الذي أكدته جريدة (البصائر) لسان حال الجمعية في عددها الصادر يوم الخامس نوفمبر 1954، بقولها: ((فلا نستطيع أن نعلق عليها أدنى تعليق، إلى أن تتبين لنا طريق الصواب)).[23]

---

[1] مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود لفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 88.

[2] مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص: 89.

[3] نفسه، ص: 90.

[4] (1889 - 1963) بفرنسا، تم تعيينه في شهر مارس 1934 كحاكم لبلدية أريس المختلطة إلى غاية شهر أكتوبر 1938، تقلد عدة مناصب عسكرية وإدارية منها: رئيس أركان قسنطينة في 1939، وفي عام 1940 السكرتير العام للجزائر

للشؤون الأهلية، مدير الأمن العام في الحكومة العامة للجزائر في أغسطس 1941. عضو مجلس الشّيوخ من 1948 إلى 1955. للاستزادة أكثر ينظر الرابط:

https://www.senat.fr/senateur-4eme-republique/muscatelli_leon0153r4.html

(5) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 91.

(6) عمار ملاح، **محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954**، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة، الجزائر، 2004، ص ص: 94-95.

(7) عمار ملاح، مرجع سابق، ص ص: 98-99.

(8) **ANOM 93/4113**, (Territoire Militaire de Touggourt N°1008/541/S, N°1008/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de décembre1954, p:06).

(9) **ANOM 93/4113**, (Territoire Militaire de Touggourt N°113/541/S, Bulletin de Renseignements Mensuel, Mois de Janvier 1955, pp :09-10).

(10) **ANOM 9323/37,** (Commune Mixte de Biskra, Extrait du Bulletin de renseignements mois décembre 1954).

(11) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص: 96 – 97..

(12) محمد حربي، **الجزائر 1954 – 1962 (جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع)**، المصدر السابق، ص: 193.

(13) الغالي الغربي، المرجع السابق، ص ص: 140 – 141.

(14) نفسه، ص ص: 141 -142

(15) محمد حربي، **الجزائر 1954 – 1962 (جبهة التحرير الوطني الأسطورة والواقع)**، المصدر السابق، ص: 129193.

(16) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 151.

(17) نفسه، ص: 154.

(18) أحسن بومالي، **أول نوفمبر 1954 بداية النهاية لـ "خرافة" الجزائر الفرنسية**، دار المعرفة، الجزائر، 2010، ص: 201.

(19) محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص: 167.

(20) **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، جمع وتقديم: أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيرووت، لبنان، 1997، ج 5، ص: 37.

(21) **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي**، المصدر السابق، ص ص: 33 – 35.

(22) أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ج10، بيروت، ص:24.

(23) ((حوادث الليلة الليلاء))، **البصائر**، المصدر السابق، ص: 2.